البرلمان الليبي يقدم للكونغرس الأميركي وثائق تدين تركيا وقطر

جاكلين زاهر

القاهرة – شدد طلال الميهوب، رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان الليبي ومقره (طبرق) بالشرق الليبي، على أن كل ما يتم الترويج له من وجود صراعات وخلافات قوية بين صفوف القيادة العامة للجيش الوطني الليبي تحت رئاسة المشير خليفة حفتر لا صحة له، وأنه مجرد جزء من مخطط إعلامي إخواني مضاد تم الكشف عن تفاصيله ضمن تفاصيل أخرى عن تورط تركيا وقطر في ليبيا.

وأوضح الميهوب، في مقابلة هاتفية مع وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ)، من مقر إقامته حاليا بالعاصمة الفرنسية أن "لا صحة لوجود خلافات وصراعات أو انقلابات داخل صفوف القيادة العامة للجيش الوطني كما روج البعض مؤخرا. لم يحدث أي خلاف بين المشير حفتر وأي من قياداته كاللواء عبدالسلام الحاسي، أو قيادات اللواء التاسع لترهونة في أعقاب أحداث غريان نهاية شهر يونيو الماضي".

طلال الميهوب:

الحديث عن خلافات داخل الجيش مزاعم إخوانية

وبيّن أن "اللواء الحاسي رجل عسكري أكاديمي ووضعه الصحي الراهن هو ما دفع به لطلب تغيير موقعه"، مشددا على أن ما يتم تداوله "جزء من حملة الماكينة الإعلامية التابعة لجماعة الإخوان بليبيا وباقي أفرع تنظيمهم الدولي. الكل يعرف قوة إمكانيات هؤلاء، خاصة وأنهم ينطلقون من تركيا حيث الدعم اللامحدود ماديا وفنيا... وبالمثل روجوا وتحدثوا عن محاولات متكررة من قبل الجيش الوطني مؤخرا لاقتحام العاصمة، وكيف أنها فشلت واستطاعوا صدها وأن كل قطاعات الجيش الوطني تتراجع بالمحاور على الأرض وتمنى بخسائر فادحة... هذا حديثهم وهم يريدون تصديقه وتسويقه، ولكن بالأساس لم تعط أي تعليمات بشأن ساعة الصفر لاقتحام العاصمة".

المواجهة مستمرة

انتقلت المواجهة العسكرية في معركة طرابلس بين قوات حكومة الوفاق وقوات الجيش الليبي. وتدل الوقائع العسكرية على الأرض أن قوات حفتر لا تزال تحافظ على مواقعها جنوب العاصمة، وتسعى للتقدم، في حين فشلت قوات حكومة الوفاق في استعادة ما خسرته لصالح قوات حفتر، وإن مازالت تسيطر على العاصمة.

وقال الميهوب "قواتنا تتقدم بكل المحاور على الأرض وهي ثابتة، لكن في بعض الأحيان تحدث بعض المناورات المدروسة والمعدة مسبقا، وذلك بغرض التقدم في بعض المحاور لإجبار الميليشيات الإرهابية على الخروج من أوكارها بالمدينة واستنزافها عبر الاشتباك معها ثم الانسحاب التدريجي والتكتيكي... بالأساس جزء كبير من متابعي عملية الجيش بطرابلس بدأوا يكتشفون أن الخطط المعدة مسبقا لتحرير العاصمة تعتمد في جانب كبير منها على أسلوب الاستنزاف لقوات العدو الإرهابية خارج المدينة والمناطق السكنية لمراعاة قواعد الاشتباك والخصوصية داخل المدن".

وأضاف أن "حماية المدنيين هي السبب الرئيسي وراء تأخير تحرير العاصمة من قبضة الميليشيات الإرهابية التي سيطرت عليها طيلة السنوات الماضية".

كشف الحقائق

ألمح الميهوب إلى أنه في الفترة القادمة سيتم "كشف الحقائق أمام الجميع وتحديدا الدول الغربية وسيعرف الجميع ما يحدث بالعاصمة الليبية، وهيمنة تيار الإسلام السياسي وتحديدا جماعة الإخوان والجماعة الليبية المقاتلة على مقاليد الحكم، بل ومفاصل الدولة برمتها هناك، ومسؤولية هذا التيار عن حالة الفوضى في البلاد.

وأوضح "قدمنا خلال زيارتنا للولايات المتحدة في الأيام الماضية ولقاءاتنا مع عدد من أعضاء الكونغرس وحاليا في فرنسا مع مساعد وزير الخارجية الفرنسي لشؤون شمال أفريقيا والمغرب العربي والشرق الأوسط، كل المستندات والملفات التي توضح حقيقة الصراع في بلادنا وتفضح التدخل التركي والقطري السافر في شؤوننا بهدف دعم وتثبيت حكم هذا التيار الإسلامي في البلاد. وبالتالي قدّمنا شرحا تفصيليا لأسباب انطلاق الجيش الوطني نحو العاصمة لتحريرها من قبضة هذه الميليشيات الإرهابية والمتطرفة التي انقلبت على نتائج العملية الديمقراطية عام 2014 لفشلها في تحقيق الأغلبية حين ذاك. وكيف أن هذا الانطلاق العسكري للجيش الوطني نحو العاصمة جاء بتأييد من البرلمان المنتخب على نحو شرعي".

ويذكر أن وفدا رفيع المستوى من قبل مجلس النواب الليبي بدأ في 25 يوليو الجاري سلسلة لقاءات بالعاصمة الأميركية مع عدد من أعضاء الكونغرس والمسؤولين بالإدارة الأميركية وذلك بهدف إيضاح صورة ما يحدث في ليبيا وشرعية الحرب التي ينفذها الجيش الوطني على الإرهاب والتطرف والميليشيات المسلحة الخارجة عن القانون، ويضم الوفد إلى جانب الميهوب رئيسا، النائب الثاني لرئيس مجلس النواب أحميد حومه، ورئيس لجنة الخارجية والتعاون الدولي يوسف العقوري، وعددا آخر من رؤساء اللجان.

وحول طبيعة وماهية المستندات المقدمة تحديدا، قال الميهوب "قدمنا وثائق تثبت تمويل ما يعرف بالمجلس الرئاسي لهذه الميليشيات الإرهابية وكيف أنها تضم بين صفوفها مطلوبين على قوائم الإرهاب بمجلس الأمن. وقدمنا أشرطة فيديو على التدخل التركي وإمداد السفن لهذه الميليشيات والعصابات بالكثير من حمولات السلاح والذخائر، فضلا عن إدارة بعض قياداتها لغرف العمليات على الأرض".

وتابع "والحقيقة أننا لمسنا تفهما ودعما كاملا سواء من الجانب الأميركي أو الفرنسي لمسببات وأهداف الحرب على الإرهاب التي يخوضها الجيش الوطني حاليا".

ورفض رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي التطرق إلى ما إذا كان الوفد البرلماني الذي يرأسه قد طلب التنسيق مع كل من القوات العسكرية الأميركية بأفريقيا (أفريكوم) أو القوات الفرنسية الموجودة بمنطقة الساحل الأفريقي وذلك في إطار الحرب المشتركة على الإرهاب بالمنطقة والقارة الأفريقية، وتحديدا في ليبيا لما تردد مؤخرا عن انتقال عناصر وقيادات عديدة لداعش من سوريا والعراق لجنوبها، واكتفى بالقول "هناك أمور فنية عديدة لا يجب الخوض فيها إعلاميا، ولكننا طالبنا في كل زياراتنا برفع الحظر المفروض على تصدير السلاح لنا حتى نستطيع المواجهة ولو بدرجة الدعم التسليحي اللامحدود الذي تقدمه تركيا للميليشيات الإرهابية بالعاصمة".

تغريدات مقلقة

العصا والجزرة وسيلة راشد الغنوشي لاختراق جبهة الغاضبين

شقوق داخل النهضة أم قيادات تناور للحفاظ على المكاسب

تلوح في أفق حركة النهضة ملامح خلافات بعد أن تجاوز النقاش أبواب مجالسها المغلقة وصار هناك تعبير صريح عن الغضب من بعض ممارسات رئيس الحركة راشد الغنوشي، الذي يستعدّ لخوض غمار الترشح للانتخابات التشريعية.

مختار الدبابي
كاتب تونسي

خرج النقاش داخل حركة النهضة الإسلامية من المؤسسات الحزبية والمجموعات المغلقة داخل مواقع التواصل إلى العلن، وبات التراشق بالبيانات أمرا واقعا مع تدوينات على فيسبوك في قالب رسائل مفتوحة إلى رئيس الحركة راشد الغنوشي والقيادات المحيطة به، والذين بدأوا بالتخلص من وجوه حزبية لم تعد قادرة على أن تتماشى مع براغماتية "الشيخ" وخياره في التخلص السريع من صورة الجماعة القديمة والانفتاح على كفاءات شبابية تعبد له طريق الاعتراف لدى المنظومة القديمة.

لكن الغنوشي فرض الأمر الواقع على الغاضبين بعد أن استرضى البعض وضرب بمطالب آخرين عرض الحائط، أي المراوحة بين العصا والجزرة. نجح في ربح الوقت عبر المناورة وفوّت على المحتجّين فرصة اللجوء إلى خطوات راديكالية مثل إعلان الاستقالة، أو الترشح على قوائم مستقلة، ووظف في ذلك مؤسسة الشورى التي يفترض أنها تضم اللوبي المعارض.

كما استفاد رئيس حركة النهضة من وفاة الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي والتركيز الكلي على تداعياتها ومخاوف التنظيم من مآلاتها، وفاجأ الغاضبين بقوائم فيها تعديلات استرضت عبداللطيف المكي وسمير ديلو وأغفلت عبدالحميد الجلاصي ولطفي زيتون. كما تحدى إرادة الناخبين وصلاحية لجان محلية كانت رفضت قبول ملفات لمترشحين من خارج جهاتهم مثلما حصل في القيروان.

ولأول مرة تخرج بيانات علنية حادة كبيان النائب عن محافظة القيروان محمود قويعة الذي تحدث بسقف عال عن انتهاك القوانين ونكث العهود ووصف الصمت بالخيانة.

العزل الناعم

يُعتقد أن العاصفة ستمر ظرفيا بسبب إلحاحية الانتخابات وضرورة تجنب خلافات حادة تقود إلى خسارتها، لكن الأزمة ستستمر طويلا وقد تتسع من صراع المواقع المباشرة الذي فرضته الانتخابات إلى قضايا تنظيمية حيوية قد تقود إلى تغيير في التوازنات الداخلية خاصة إذا تم التعاطي مع الدعوي على أنه مناورة لعزل الصقور، وأن التنظيم يستعد لعملية عزل جديدة بأسلوب ناعم ضد خصوم لم ينس لهم المكتب التنفيذي مخلفات حادثة المنصة ومنازعة الغنوشي في مهامه.

ولا تكمن أهمية الغاضبين في عددهم بقدر أهمية الأدوار التي كانوا يؤدونها، أو التي قد يحققونها وهم في وضع مقابل للقيادة الحالية.

ومن القيادات التي جرى تهميشها مقدمة لوضعها على الرف لطفي زيتون الذي كان إلى حد أشهر قليلة موطن سر الغنوشي والرجل الذي لا يفارقه كظله، فما الذي تغيّر ليعلن الرجل الغامض الاستقالة من مهمة المستشار السياسي لرئيس الحركة، ولاحقا التلويح بتكوين حزب سياسي معبر عن "الغاضبين".

والسؤال هنا: من تغير الغنوشي أم زيتون؟ وهل يمكن أن يذهب المستشار إلى حد الاستقالة وتكوين حزب على يسار النهضة؟

من المهم التأكيد هنا على أن زيتون ومنذ ظهر في المشهد خلال وجوده في لندن كان محسوبا على شق الغنوشي، وأن ظهوره كان مرتبطا بخيار الغنوشي تصعيد جيل جديد من الطلبة الذين فرّوا إلى الخارج والرهان عليهم لإدارة التنظيم السري الذي انتشرت عناصره وقتها في عموم أوروبا، ويحتاج إلى جهود كبيرة للتحكم فيه، وهذا لا يتأتى مع قيادات من الصف الأول والثاني التي كانت تسعى للظهور كطرف مناوئ ومتكافئ في "النضال" مع رئيس الحركة، فاختار الغنوشي نواة جديدة لعناصر صاعدة بينهم زيتون ورفيق عبدالسلام، قبل أن يصبح لاحقا صهره، وعامر العريض، وآخرين.

وقد ظهر زيتون في مختلف حواراته ونصوصه وخاصة تدويناته على فيسبوك مواليا للشيخ ومعبرا عن أفكاره، بل ويتولى مهمة جس النبض في قضايا مثيرة للجدل وتضع الحركة تحت ضغط مضاف بين الفقهي والحقوقي، مثل قضية المثلية والتناصف في الميراث.

وجازف زيتون بإصدار "فتاوى" مثل قوله إنّ "الإسلام أعطى الحدّ الأدنى للمرأة مقارنة بعصر الجاهلية وليس عيبا أن نعطيها الآن الأقصى حتى في الميراث"، أي أن الإسلام القديم أنصف المرأة نصف إنصاف والإسلام الجديد يمكن أن يعطيها الحد الأقصى، ومرت الفتوى دون ضجة داخلية، ما يؤكد أنها حصلت على ضوء أخضر من الغنوشي، وأنها ربما تكون صادرة عنه هو شخصيا وكلف زيتون بإطلاقها.

ومن المهم الإشارة إلى أن الغنوشي، هنا، لا يهتم لمواقف معارضيه داخل النهضة في إصدار مثل هذه الفتاوى، فخلافهم معه على المواقع وليس على النصوص، بل يحسب حساب جماعة اتحاد علماء المسلمين الذي كان مرشحا لأن يكون رئيسه خلفا ليوسف القرضاوي قبل أن تروح المهمة للمغربي أحمد الريسوني.

لا يريد الإسلاميون الانزلاق إلى لعبة التجديد، ولكنهم يصدرون "فتاوى" لإسكات الخصوم، وإظهار أنهم يتبنون المواثيق والقيم الكونية في مسعى لاسترضاء الغرب والحصول على اعتراف بكون حركة النهضة تمثل الإسلام الديمقراطي الخفيف الذي يميل مع الريح شرقا وغربا، فهو إخواني وزيتوني وحداثي.

لطفي زيتون

الترويكا نظام طائفي وكنت من الداعين لتولي السبسي الرئاسة

وورطة التجديد لا تحرج حركة سياسية براغماتية تلبس لبوس الديني، بل تضغط على الريسوني نفسه، المؤتمن على هوية التيار الإسلامي الإخواني الأوسع، حين يقول "نحو 90 بالمئة من الفقه الإسلامي يجب أن يتغير، لأن زماننا طرح نوازل (قضايا فقهية) ووقائع جديدة، جعلت الفقه القديم ينحصر في حيز ضيق".

ورأى الريسوني في موقف صادم أن "التجديد يجب أن يشمل العلوم الشرعية أيضا، حتى تتلاءم مع هذا الزمان".

وبالنتيجة، فإن لطفي زيتون ليس مفكرا مستقلا عن خط الغنوشي، ولكنه يردد ما يهمس به الغنوشي في الجلسات الخاصة التي تعنى بالمراوحة بين إكراهات التموقع السياسي في قلب السلطة واسترضاء الغرب ليس فقط كدول ولكن كجمعيات مدنية وحقوقية تنظر إلى الإسلاميين بريبة كبيرة، وبين إكراهات الأرضية الأصولية التي تريد الحركة إظهار ولائها لها وتؤسس لها في الوثائق الفكرية الداخلية.

وغياب الاستقلالية الفكرية والسياسية عن الغنوشي لا تؤهل زيتون لأن يؤسس لانشقاق أفكار أو برامج عن النهضة، وأن إعلانه الاستقالة من مهمة المستشار والتعفف عن الترشح للتشريعية، جزء من حرب المواقع التي تجري بشكل محموم داخل الحركة، وربما عتب شخصي على الغنوشي الذي بات يراهن على كفاءات من خارج الحركة في سياق استراتيجية طمأنة طبقة رجال الأعمال والمال النافذة في الدولة العميقة، وتخليص الحركة من وجهها القديم الذي بات مهترئا بسبب تراكم الأخطاء ونفور التونسيين من سردية النضال والمظلومية.

هل يؤسس المنشقون حزبا

لوّح زيتون في رسالته الأخيرة بتشكيل حزب وطني محافظ خاصة أن "ما يقارب أربعين بالمئة من النخب النهضوية الجهوية والمحلية للعاصمة قد اختارت دعم خيارنا السياسي الذي رأت فيه أملا للحركة والبلاد في مستقبل أفضل عبر حزب وطني محافظ حديث يتخلى عن توظيف المقدس لينكب على مشاكل البلاد المعقدة".

لكن المراقبين السياسيين يعتقدون أن زيتون لا يمتلك ثقلا داخل التنظيم عكس قيادات أخرى مثل عبداللطيف المكي أو عبدالحميد الجلاصي، وعلى العكس فقد كان محسوبا على "الشيخ" وتنسب إليه كل التجاوزات والخطوات المثيرة للجدل.

وقد وصف القيادي في النهضة وعضو كتلتها البرلمانية محمد بن سالم لطفي زيتون بأنه يغرد خارج السرب وأنه قدم العديد من المواقف المغايرة للموقف الرسمي. ورد زيتون بالقول إن هذا التصريح يعكس وجود "محاولات لتأسيس بوليس رأي في حركة النهضة".

وزيتون وجه مدني يسوق نفسه في الخارج، يمكن أن يلتحق بأحزاب مثل "نداء تونس" أو "تحيا تونس" أو "قلب تونس" لكنه لا يستطيع أن يشكل حزبا يقلق الغنوشي أو يهدد وحدة التنظيم على عكس عبداللطيف المكي الذي يبدو أقرب إلى تكوين نواة معارضة صلبة داخل التنظيم تسهل عليه في أي وقت القفز خارجه وجر الغاضبين معه تحت عنوان تنفيذ معركة الإصلاح المؤجلة.

ورغم أنه جرى استرضاؤه إلا أن المكي مقاوم عنيد لسياسات الشق المقابل، ودائما ما يبدو الأقرب لتزعم المواجهة. ويمكن أن يغامر زيتون بإعلان حزب إسلامي وطني وسيلقى ترحيبا في الساحة خاصة أن الرجل غيّر صورته تماما من مرحلة الرجل الغاضب ذي القبضة القوية، وهو ما أظهره موقفه من اعتصام للإعلاميين في فترة الترويكا، إلى مرحلة الرجل الإنكليزي الهادئ والحقوقي.

لكنه يخاف أن يوأد هذا الحزب على شاكلة البناء الوطني الذي أسسه عضو المكتب التنفيذي السابق رياض الشعيبي، وضاع هذا الحزب في الزحام بالرغم من وجود عناصر قيادية داخله تدفع نحو تجذير المواقف في مواجهة المنظومة القديمة، وهو ما يعتقدون أن النهضة تخلت عنه.